

Distr.: General
25 March 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البند ١٦٦ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أسترعي انتباهكم إلى الحادثة الأخيرة من حوادث الإرهاب الفلسطيني المهلكة التي وقعت بالأمس في القدس.

ففي حوالي الساعة ١٦/٢٠ (بالتوقيت المحلي)، قام أحد الانتحاريين الفلسطينيين بتفجير نفسه بقنبلة وسط منطقة تجارية مكتظة تقع على شارع الملك جورج في قلب القدس. وكانت المتفجرات المربوطة في وسط مفجّر القنبلة محشوة بمسامير لإحداث أقصى قدر من الأذى. وكان هذا هو التفجير الانتحاري الثاني في إسرائيل منذ بضعة أيام، والتفجير الثاني في القدس في أقل من أسبوع. وقُتل في هذا التفجير ثلاثة من الإسرائيليين - زوجان، هما غادي وزبي شيش وإسحاق كوهين، ٤٢ سنة، وأصيب ٨٧ آخرون بجراح. وتم التعرف على هوية مفجّر القنبلة وهو محمد هاشيخه، وهو فلسطيني كان قد أُلقي القبض عليه في منتصف شباط/فبراير من قبل دوائر الأمن الفلسطينية بتهمة التخطيط لتنفيذ هجوم إرهابي في إسرائيل، ولكن أُطلق سراحه بعد بضعة أيام. وأعلنت "كتائب الأقصى"، وهي الجناح الإرهابي لمنظمة فتح التي يتولى رئاستها رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، مسؤوليتها عن هذا الهجوم. ونلاحظ أن وزارة خارجية الولايات المتحدة قد اتخذت الإجراءات المناسبة بإدراج اسم "كتائب الأقصى" في قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية.

وليس هذا الهجوم سوى آخر حادث في حملة الإرهاب الفلسطيني الموجهة ضد مواطني دولة إسرائيل، والتي وردت تفاصيلها في رسائلي السابقة المؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ (A/56/880-S/2002/293) و ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ (A/56/876-S/2002/280) و ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢ (A/56/867-S/2002/257) و ٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ (A/56/864-S/2002/252) و ٥ آذار/مارس ٢٠٠٢ (A/56/857-S/2002/233) و ٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ (A/56/854-S/2002/222) و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (A/56/843-S/2002/208) و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (A/56/828-S/2002/185) و ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (A/56/824-S/2002/174) و ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (A/56/819-S/2002/164) و ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (A/56/814-S/2002/155) و ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (A/56/798-S/2002/126) و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (A/56/788-S/2002/104) و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (A/56/781-S/2002/86) و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (A/56/774-S/2002/73) و ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (A/56/771-S/2002/47) و ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (A/56/766-S/2002/25)، و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (A/56/706-S/2001/1198)، و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (A/56/678-S/2001/1150)، و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (A/56/670-S/2001/1141)، و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (A/56/663-S/2001/1121)، و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (A/56/617-S/2001/1071)، و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (A/56/604-S/2001/1048)، و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (A/56/506-S/2001/1011)، و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (A/56/492-S/2001/990)، و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (A/56/483-S/2001/975)، و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (A/56/450-S/2001/948)، و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (A/56/444-S/2001/943)، و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (A/56/438-S/2001/938)، و ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (A/56/406-S/2001/907)، و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (A/56/386-S/2001/892)، و ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (A/56/367-S/2001/875)، و ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (A/56/346-S/2001/858)، و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (A/56/331-S/2001/840)، و ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ (A/56/325-S/2001/834)، و ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠١ (A/56/324-S/2001/825)، و ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠١ (A/56/294-S/2001/787)، و ٩ آب/أغسطس ٢٠٠١ (A/56/286-S/2001/780)، و ٨ آب/أغسطس ٢٠٠١ (A/56/280-S/2001/775)، و ٦ آب/أغسطس ٢٠٠١ (A/56/272-S/2001/768)، و ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠١ (A/56/225-S/2001/743)، و ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١

(A/56/201-S/2001/706) ٢٠٠١ تموز/يوليه ١٧ و (A/56/223-S/2001/737) و ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠١ (A/56/184-S/2001/696)، و ٣ تموز/يوليه ٢٠٠١ (A/56/138-S/2001/662)، و ٢ تموز/يوليه ٢٠٠١ (A/56/131-S/2001/656)، و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/56/98-S/2001/611) و ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/56/119-S/2001/619)، و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/56/97-S/2001/604)، و ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/56/92-S/2001/585)، و ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/56/91-S/2001/580)، و ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/56/85-S/2001/555)، و ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١ (A/56/81-S/2001/540)، و ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠١ (A/56/80-S/2001/524)، و ١٨ أيار/مايو ٢٠٠١ (A/56/78-S/2001/506)، و ١١ أيار/مايو ٢٠٠١ (A/56/72-S/2001/473)، و ٩ أيار/مايو ٢٠٠١ (A/56/69-S/2001/459)، و ١ أيار/مايو ٢٠٠١ (A/55/924-S/2001/435)، و ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (A/55/910-S/2001/396)، و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (A/55/901-S/2001/364)، و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١ (A/55/863-S/2001/291)، و ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١ (A/55/860-S/2001/280)، و ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠١ (A/55/858-S/2001/278)، و ١٩ آذار/مارس ٢٠٠١ (A/55/842-S/2001/244)، و ٥ آذار/مارس ٢٠٠١ (A/55/821-S/2001/193)، و ٢ آذار/مارس ٢٠٠١ (A/55/819-S/2001/187)، و ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١ (A/55/787-S/2001/137)، و ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠١ (A/55/781-S/2001/132)، و ٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ (A/55/762-S/2001/103)، و ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (A/55/748-S/2001/81)، و ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (A/55/742-S/2001/71)، و ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (A/55/719-S/2000/1252)، و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (A/55/641-S/2000/1114)، و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (A/55/634-S/2000/1108)، و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (A/55/540-S/2000/1065).

إن دولة إسرائيل تحمّل السلطة الفلسطينية ورئيسها، ياسر عرفات، المسؤولية المباشرة عن هذا الهجوم، الذي ارتكب من قبل إرهابيين يخضعون لسلطة منظمة فتح التي يتولى رئاستها الرئيس عرفات. ومن ناحية عامة كانت القيادة الفلسطينية تستخدم وسائل الإعلام الرسمية التابعة لها بشكل متعمد يحض على الكراهية والعنف ضد الإسرائيليين، وترفض التقيد بالتزاماتها عن منع أعمال العنف التي يكون مصدرها الإقليم الخاضع لسيطرتها. وبصفة محددة، فشلت القيادة الفلسطينية في وضع حد لسياسة "الباب المفتوح" التي تقوم على اعتقال الإرهابيين وإطلاق سراحهم فيما بعد؛ في حين يجب القبض على الإرهابيين وإيداعهم الحبس المستمر.

وعلاوة على ذلك، فإن هذا الهجوم يأتي في وقت يُفترض فيه أن يكون الطرفان قد شرعا في اتخاذ الخطوات اللازمة بشأن وقف إطلاق النار بمساعدة المبعوث الأمريكي الخاص، الجنرال أنتوني زيني. وكان الأمل يحدونا في أن تفضي عودة التدخل من جانب الولايات المتحدة إلى دفع الرئيس عرفات لاتخاذ تدابير جادة لمكافحة الإرهاب. ولكن الأحداث المأساوية التي وقعت خلال الأيام السبعة الأخيرة تدل على فشله التام في إنجاز هذه المهمة.

إن إسرائيل تؤكد من جديد التزامها بالتفاوض من أجل إيجاد تسوية سلمية للنزاع في منطقتنا، ولكنها تحتفظ بحقها في اتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة للدفاع عن مواطنيها نظرا لأن السلطة الفلسطينية فشلت حتى في اتخاذ الحد الأدنى من تدابير مناهضة الإرهاب. ومع ذلك فإن إسرائيل سوف تتحلى بضبط النفس لكي تتيح لجهودها الرامية إلى وقف إطلاق النار فرصة النجاح. ولهذا تخلت إسرائيل عن الشرط الذي يقضي بمحور سبعة أيام من السكنة، ووافقت على إجراء مفاوضات بشأن الهدنة بينما كانت تتعرض لإطلاق النار، وقامت برفع قيود السفر المفروضة على الرئيس عرفات، وبوقف شن الغارات الجوية، وبسحب قواتها من المنطقة ألف. ولكن إسرائيل لا تستطيع أن تكون الطرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ هذه التدابير. إن من واجب القيادة الفلسطينية أن تبرهن على التزامها بوضع حد للإرهاب، والعنف وإحراز تقدم في سلسلة من الخطوات التي وردت في تقرير ميتشيل وتفاهم تينت الذي ينص على إيجاد مخرج من هوة النزاع إلى رحاب الحوار والتفاوض.

وطالما ظل الإرهاب هو الوسيلة التي يرى الجانب الفلسطيني أنها وسيلة مشروعة لرد المظالم السياسية فسوف تكون الجهود التي نبذلها من أجل إعادة الهدوء إلى المنطقة غير مجدية. لذلك فإن من واجب المجتمع الدولي أن يعلن بوضوح أن هذه الأساليب غير مقبولة تماما وأن يؤكد أن من يلجأون إلى هذه الأساليب لن تخلع عليهم عباءة الشرعية الدولية.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ١٦٦ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يهودا لانكري
الممثل الدائم